

إشكالية تأطير الحكم المحلي في فلسطين بين النظام السياسي الناشئ والثقافة السياسية القبلية 1994-2004: دراسة في المفاهيم والرؤى النظرية

أيمن يوسف*

ملخص

يتناول هذا البحث الفلسفة العامة لموضوع الحكم المحلي في فلسطين من منظور مفاهيمي وسياق نظري، ويهدف إلى معرفة مدى ارتباط هذا الموضوع الهام بقضايا أخرى ومتعلقات عضوية، كالنظام السياسي، والحكم الصالح، والحكم الرشيد، والحكمانية، والثقافة السياسية، والمجتمعية السائدة. إن تناول قضية الحكم المحلي في سياق منفصل عن الظروف السياسية والمجتمعية التي تعمل في ظلها، سينتج عنه مفاهيم مغلوطة وآراء وتصورات عملياتية خاطئة أو غير واقعية، ونتائج غير مرضية على الإطلاق. إن التداخل والتشابك الواضح في هذه الموضوعات أصبح اليوم في زمن عولمة السياسة والاقتصاد والإدارة السليمة والشفافية والنزاهة، قضية ذات أبعاد عالمية، لم تعد تقتصر فقط على الاهتمامات المحلية الضيقة التي تخص شعباً معيناً أو تجمعاً بشرياً ما في منطقة معينة.

والظاهر أن قيام وزارة الحكم المحلي في فلسطين في عام 1994، مهد بدوره إلى بزوغ تجربة محلية فلسطينية لازمت الخصوصية الفلسطينية وما زالت تمر بها، ولأمت الظروف الاستثنائية التي مرت بها الحالة الفلسطينية العامة حيث نرى البناء المؤسساتي شبه الدولاني- نسبة إلى الدولة- لوزارات أو هيئات تنفيذية عامة من دون الوصول إلى مرحلة التحرير الكامل أو مرحلة الدولة السيادية المسيطرة على الأرض والبشر والفضاء الجوي. إن تقويم عمل وزارة الحكم المحلي في الأراضي الفلسطينية لن يكون من صميم هذه الورقة البحثية، بل سيكون التركيز الأساسي على الأطر النظرية، والمصطلحات المفاهيمية لظاهرة الحكم المحلي، ومدى تداخل مثل هذه النظريات والمفاهيم مع أطر نظرية أخرى من علوم معرفية متداخلة مع الحكم المحلي والإدارة المحلية، وخاصة النظام السياسي، والثقافة السياسية، والحكم الصالح.

وإذا كان الحكم المحلي يعني إدارة شؤون جماعة معينة تعيش في بقعة جغرافية ما من خلال منحها سلطات أو صلاحيات مقبولة للقيام بهذه المهمة، فإن الإدارة العامة تعالج بالدرجة الأولى إدارة مؤسسات الدولة لضمان كفاءتها وفعاليتها، أما النظام السياسي فينصب اهتمامه على دراسة البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسات العامة والسلطات الثلاث، ومكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن إدراك مثل هذه العلاقة بين الحكم المحلي من جهة وبين العلوم المعرفية الأخرى من جهة أخرى، هو من صميم هذا البحث لأنه لا يمكن الفصل بينها نظراً لوضوح تأثيراتها المتبادلة على بعضها البعض من جهة أخرى، الأمر الذي يستدعي بالحاح إبداع إطار نظري لهذه التجربة سيساعد بالتأكيد على تقويمها بشكل جيد، والحكم على إنجازاتها وإخفاقاتها وكيفية تطوير أداؤها مستقبلاً.

© جميع الحقوق محفوظة للمجموعة العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2011.

* كلية العلوم والآداب، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، فلسطين.

مقدمة

ارتبط مفهوم الحكم المحلي كعلم ونظرية بنشأة الدولة القطرية المعاصرة، بالرغم من أن الجماعات البشرية المختلفة كانت تدير شؤونها الذاتية والمحلية حسب ظروفها العامة، وأوضاعها الحياتية، إذ استطاعت تدبير أمورها من خلال توفير الخدمات الأساسية، كالمأكل، والمشرب، والمسكن، وتأمين المراعي للمواشي، وتحضير الأراضي الزراعية للفلاحة، هذا فضلاً عن أمور أخرى مرتبطة بالدفاع ضد الأعداء الخارجيين والأمن الداخلي. وبالرغم من أن القبيلة مثلت أولى هذه التجمعات البشرية التي عمل الإنسان على إبداعها والعيش في أحضانها، حيث مثلت الصوت الجماعي، والفكرة التضامنية، ونقلت الإنسان من مرحلة الفردية التقليدية المقيتة، والمتناحرة مع غيرها إلى مرحلة الجماعة التضامنية، إلا أنه مع مرور الوقت تبين للإنسان أن مرحلة الدولة - القبيلة بالرغم من دفئها وقربها من الطبيعة البشرية ظلت غير قادرة على تلبية كل احتياجات الأفراد المنتمين إليها، كما بدت غير فعالة في تمثيلهم سياسياً، والدفاع عنهم في وجه الأخطار الخارجية. وهذا ما دفع الفرد للتفكير في خلق نموذج سياسي جديد يمثل طموحاته السياسية، ويراعي تعقد الحياة بكافة مظاهرها وجوانبها، فكانت تبعاً لهذا التفكير بدايات ظهور الدولة المعاصرة التي فرضت سيطرتها وفسطوتها على إقليمها الجغرافي بالقوة. وقد شرعت الدولة احتكار القوة من أجل زيادة فاعليتها في فرض الأمن والقانون داخلياً، ولتمكينها من الدفاع عن حدودها وإقليمها وأفرادها خارجياً.

الحكم المحلي يتضمن مصالح شعبية عامة ذات طابع متبادل تتطلب في المحصلة النهائية إطار قانونياً واضحاً وشفافاً لمجموعة من البشر، يعيشون في منطقة جغرافية محددة، مع وجود هيئات محلية منتخبة أو غير منتخبة تتمتع بالشخصية القانونية والإدارية والمالية عن السلطة المركزية. الاستقلالية في هذا السياق ليست مطلقة أو كاملة أو تامة، بل هي نسبية لأن من حق السلطة المركزية أن تمارس شكلاً من أشكال الرقابة المالية والإدارية على عمل الهيئات والمجالس المحلية، وتوجيهها وتصويب أداؤها، وتصحيحها من الأخطاء أو سوء الإدارة إن وقعت⁽¹⁾. وبهذا المفهوم أو التعريف، فإن الحكم المحلي يعد حالة من توزيع الوظائف والاختصاصات والمسؤوليات ذات الطابع الدستوري والقانوني التي تمس بشكل مباشر وضع الدولة السياسي وقانونها الدستوري. وعند ممارسة السلطة أو الهيئة المحلية لقدر من الوظائف والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإجرائية، فإن هذا يعتمد على شكل النظام السياسي السائد ودرجة المركزية الإدارية والسياسية الممارسة من قبل السلطة المركزية. وهنا يعد الحكم المحلي من الظواهر الحديثة والمعاصرة التي تعكس اللامركزية السياسية بحيث يتم توزيع الصلاحيات بين العاصمة السياسية والحكومة المركزية من جهة، والوحدات والهيئات المحلية من جهة أخرى⁽²⁾.

منطقياً وطبيعياً كانت الدولة القطرية- الدولة الوطنية- في بداية ميلادها تميل بقوة الى المركزية السياسية والمركزية الإدارية، فلجأت إلى تطبيق الأنظمة والقوانين بشكل موحد، وكرزمتها متناسقة، ومنتاغمة في كل الأقاليم والمقاطعات. وهذا بالضرورة قاد إلى تركيز السلطات الإدارية والسياسية في العاصمة السياسية تخوفاً من تقوية النزعات الداخلية المطالبة بالانفصال أو الاستقلال الذاتي، وبهذا ظهر نموذج الدولة السلطوية البيروقراطية الباحثة عن صلاحيات واسعة وسلطات أوسع تقبض عليها بقوة، مما ذلك انعكاسات واضحة على التنمية المادية والإنسانية المتوازنة والإدارة العامة⁽³⁾.

إن مرور الدولة بمرحلة العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية قد ترك بالفعل أثراً واضحاً على الدولة، حيث اضمحل دورها، وتضاءلت المساحة العامة المخصصة لها، وخسرت جزءاً من سيادتها لحساب عوامل وفواعل أخرى خارجية وداخلية على حد سواء، مثل المؤسسات المالية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الإقليمية والدولية على الصعيد الخارجي، كما أن الدولة على الصعيد الداخلي فوضت سلطات وصلاحيات واسعة لصالح قوى محلية، مثل منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والاتحادات المهنية والنقابية، والهيئات المحلية. كما يضاف الى ذلك التأثير المباشر للعولمة على الفكر المحلي، حيث شاعت ظاهرة المؤتمرات والندوات والورشات التي تناولت مفاهيم الحكم المحلي والمركزية واللامركزية وغير ذلك من منظومة المصطلحات التي أصبحت أكثر تداولاً في أدبيات الحكم المحلي والإدارة المحلية، هذا إضافة إلى ظهور تخصصات جديدة معنية بالحكم المحلي والإدارة العامة في العديد من الجامعات في العالم سواء على مستوى البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه⁽⁴⁾.

إن ثورة المعلومات والاتصالات، واندفاع وسائل الإعلام، واختفاء الحدود الجغرافية بين الدول، وتضاؤل مساحة السلطات والصلاحيات التي تحتلها، قد أسهم في تقوية السلطات والهيئات المحلية، حيث خولت صلاحيات جديدة مرتبطة بالإدارة والتنظيم واتخاذ القرار والحصول على التمويل المناسب دون الرجوع إلى سلطات عليا، كما أن العولمة التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، قد دفعت بالهيئات المحلية إلى مزيد من الاندماجات والتجارب التضامنية والاتحادية بين الهيئات المحلية المشتركة القريبة من بعضها البعض جغرافياً، وقد ثبت في أكثر من مجال، أن هذه المجالس المندمجة قادرة على تقديم خدمات أفضل، وباستطاعتها تنسيق مواردها وسياساتها بشكل أكثر نجاعة بعيداً عن السيطرة المباشرة للسلطة المركزية⁽⁵⁾.

ومع أن العولمة انتقصت من صلاحيات الدولة، فإن استفحالها في السياسة والاقتصاد قد تزامن، في نفس الوقت، مع ظهور موجات الخصخصة والدمقرطة والليبرلة للاقتصاد، والنظام المالي، حيث تم خصخصة العديد من النشاطات والخدمات المحلية، مثل الطرق، والمياه،

والكهرباء، والنظافة والحدائق العامة. وهذا- بدوره- قلل من أهمية المجالس البلدية والقروية المنتخبة، لأن الخصخصة تعني تحويل خدمات عامة رئيسية الى القطاع الخاص، بحيث يبقى على علاقة مباشرة مع الناس العاديين في المنطقة الجغرافية الواقعة في نطاق هذه المجالس المحلية. وهذا يعني -بشكل آخر- أن انتقاص العولمة من صلاحيات الدولة الوطنية القطرية ارتبط أيضا بضالة الصلاحيات الممنوحة للهيئات المحلية لأنها تحولت إلى مظلة ناظمة لعمل القطاع الخاص.

وقد امتد تأثير العولمة على تشكيل المجالس المحلية- البلدية والقروية- لأن العولمة في بعض صورها تعني إزالة الحدود القومية والوطنية، وتتضمن سهولة تدفق المعلومات والمعطيات التي تسهل "دمقرطة" النظم السياسية، والنظم المحلية. لقد تزامنت موجات العولمة مع ثورة الإعلام والاتصالات، حيث التقنيات المتطورة التي يمكن استخدامها في العملية الانتخابية وخاصة المناظرات، والحوارات، وإدارة الحملات الانتخابية، وسهولة الوصول إلى الناس، وعامة الشعب، وإقناعهم- بمساعدة التكنولوجيا- بضرورة الخروج إلى صناديق الاقتراع والتصويت في الانتخابات المحلية⁽⁶⁾.

إن التفويض الواسع للسلطات والصلاحيات الممنوحة من قبل السلطة المركزية في العاصمة السياسية لصالح الهيئات المحلية، سواء كانت مجالس بلدية، أو قروية أو مجالس خدمات مشتركة، يمكن أن يشكل عامل ضاغط على عنصر السيادة في الدول العربية، وخاصة في ظل عمر الدولة العربية اليافع، وعدم استتبابها أو استقرارها أمنياً وسياسياً، وفي خضم الضغوطات الخارجية المفروضة عليها من مكونات النظام الدولي وعناصره والقوى والفواعل الأخرى غير الدولانية. لذلك يجب أن تتم عملية التفويض بطريقة تدريجية مدروسة حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة أو عن نصابها، وتصبح بذلك الهيئات المحلية عوامل مفتته للدولة القطرية العربية، أكثر منها موحدة وجامعة⁽⁷⁾. وقد طرح العديد من المهتمين بالشأن المحلي، والديمقراطية المحلية، إشكالية اللامركزية الإدارية والسياسية في الدول النامية عموماً، والدول العربية على وجه الخصوص، إذ إن التفويض ومنح الصلاحيات لهذه الهيئات يتطلب بداية دولة قوية قادرة على تحقيق الشراكة ليس فقط مع الهيئات المحلية وإنما أيضا مع منظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات أكثر نجاعة لمصلحة التجمعات البشرية، وخاصة في المناطق النائية والمهمشة. لذلك يعتقد بعض المختصين أن التعاون بين الهيئات المحلية والمنظمات الأهلية من جهة، وممثلي الحكومة من جهة أخرى، لتقديم الخدمات، يتطلب أولاً وقبل كل شيء سلطة حاكمة قوية تتمتع بقدرة ذات كفاءة لتنسيق عمل مختلف الفاعلين المركزيين واللامركزيين وتنظيمه، وهذا ما ثبت في أكثر من تجربة⁽⁸⁾.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في دراسة آفاق تطوير إطار نظري وسياق مفاهيمي ابستمولوجي لموضعة ظاهرة الحكم المحلي في ظلّه، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي حدثت على هذه التجربة في الإطار الفلسطيني العام، لا سيما بعد العام 1994، وهو تاريخ إنشاء وزارة الحكم المحلي في الأراضي الفلسطينية وحتى العام 2004، وهو العام الذي بدأت فيه الانتخابات للمجالس المحلية، البلدية والقروية، أي بعد عشر سنوات من بداية هذه التجربة. إن اللغز البحثي متمثل هنا في كيفية تجميع خيوط هذا الإطار النظري، وتحديد بداياته ونهاياته، مستفيداً من علوم معرفية وحقول متخصصة مثل النظام السياسي، والحكم الصالح والرشيد، والثقافة السياسية، لأنه لا يمكن تصور إطار نظري قابل للتطبيق على أرض الواقع دونما استعراض ملامح هذه الحقول المعرفية وخصائصها، وارتباطاتها مع تجربة الحكم المحلي، والأمثلة والإسقاطات المرافقة لذلك من السياق الفلسطيني. إن أحد أهم عوامل القصور والإخفاق في تجربة المجالس المحلية الفلسطينية تكمن في وقوعها وسط معادلة عدم اكتمال النظام السياسي بسبب غياب التحرير الكامل من جهة، والثقافة السياسية القبلية والرعوية والتابعة من جهة أخرى، نتيجة للتأثيرات المجتمعية العامة، وهذا بدوره ترك انعكاسات واضحة على عمل هذه المجالس، وعلى طريقة فرز النخبة المحلية لإدارة التجربة المحلية والوطنية على حد سواء.

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1. بذل محاولة جادة لتطوير إطار نظري يتناول ظاهرة الحكم المحلي عموماً وإسقاطاتها على التجربة الفلسطينية المحلية على وجه الخصوص.
2. إدراك وتحليل مدى استفادة التجربة الفلسطينية من هذا البناء النظري، خاصة أن العلاقة بين النظرية والتطبيق تأخذ استيعاب مثل هذه العلاقة التداخلية.
3. معرفة العلاقة بين النظام السياسي السائد ومظاهره من جهة، والحكم المحلي من جهة أخرى، لا سيما أن الحكم المحلي والإدارة المحلية هما انعكاس لشكل النظام السياسي وطبيعته العامة.
4. تحليل مستويات التداخل بين الحكم الصالح والحكم الرشيد من جهة، والحكم المحلي من جهة أخرى، بهدف خلق إدارة شفافة ونظيفة تكون مقدمة لتعميق تجربة تنمية مستدامة في فلسطين.

5. الوقوف على أسس نجاح المواطنة المحلية والتجربة الانتخابية المحلية عبر ربطها بالثقافة السياسية، والثقافة المجتمعية السائدة التي تعد من المحددات وراء نجاح أو فشل هذه التجربة الجينية في فلسطين.
6. تتبع تأثير تجربة الحكم المحلي في فلسطين، المباشر وغير المباشر، على الفئات المهمشة خاصة النساء والأطفال والمعاقين والفقراء.
7. إثراء المكتبة العربية والفلسطينية بأدبيات ومصادر جديدة حول ظاهرة الحكم المحلي، خاصة في ظل النقص الموجود بهذا الشأن من مصادر أولية وثانوية.
8. إجراء مكاشفات واضحة وعمل توصيات محددة يستفيد منها صانع القرار الفلسطيني المهتم بهذه القضية من أجل اتخاذ قرارات صائبة.
9. عمل ورشات متخصصة لمجموعات محددة من طلبة الدراسات العليا، والبرامج المتخصصة في الجامعات الفلسطينية والعربية لمناقشة آفاق تطوير هذا الإطار النظري.

أسئلة البحث:

أثار الباحث من خلال هذا الموضوع مجموعة من الأسئلة البحثية يذكر منها الآتية:

1. كيف يمكن تأطير الحكم المحلي وتأصيله نظرياً؟
2. لماذا البناء النظري لظاهرة الحكم المحلي؟
3. ما هي مواصفات الإطار النظري الملائم لفهم تجربة الحكم المحلي في فلسطين؟
4. كيف انعكست ظاهرة العولمة بكل صورها ومظاهرها على الحكم المحلي؟
5. ما هي ملامح النظام السياسي الفلسطيني وكيف انعكست الملامح والسمات على التجربة المحلية؟
6. هل هناك من علاقة تداخلية بين الحكم المحلي والنظام السياسي؟
7. ما هو الرابط بين الحكم الصالح والحكم المحلي، وكيف انعكست تجارب النزاهة والمساءلة والشفافية ومحاربة الفساد على الحكم المحلي في فلسطين؟
8. هل من صلة بين الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما مع الحكم المحلي، وكيف أثرت الثقافة السياسية الفلسطينية على طبيعة العمل المحلي بعد العام 1993؟
9. ما هي تأثيرات التنمية المحلية على الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني؟

علاقة عضوية مع النظام السياسي

هناك علاقة تداخلية وتكاملية بين النظام السياسي وطبيعته ونمطه من جهة، والحكم المحلي من جهة أخرى، حيث إن الحكم المحلي مرآة شعبية للنظام السياسي من حيث درجة المركزية، وتفويض السلطات، والمشاركة السياسية والمجتمعية عموماً. وبدرجة أكثر تبسيطاً، يمكن القول، إن النظام السياسي يتناول تلك المتغيرات المتعلقة بالحكم وتنظيماته، والجماعات السياسية، والسلوك السياسي، ومن هنا يجب توفر ثلاثة عناصر هامة، وحيوية لأي نظام سياسي سواء أكان ديمقراطياً أم غير ديمقراطي: 1- صنع السياسات والتشريعات، وهي مهمة السلطة التشريعية. 2- تنفيذ السياسات والتشريعات، وهي مهمة السلطة التنفيذية. 3- عملية إلزام المجتمع بهذه السياسات وإعطائها التفسير الصحيح، وهي مهمة السلطة القضائية⁽⁹⁾. هذا التبسيط يعكس مفهوم النظام السياسي، والبيئة التي يعيش فيها، سواء أكانت داخلية أم خارجية. فعلى الصعيد الداخلي، يتأثر النظام السياسي بمجموعة الأنظمة الموجودة التي تتمثل بمجموعة الاتجاهات، وأنماط السلوك، والأفكار العامة التي يمكن وضعها تحت عناوين ثقافية واقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وحضارية. أما على الصعيد الخارجي، فالنظام السياسي يتأثر بالبيئة السياسية والاقتصادية العالمية التي تضم الأحلاف العسكرية، ودور الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والتكتلات الاقتصادية، فضلاً عن النظم السياسية والثقافية الدولية ووسائل الإعلام العالمية والرأي العام الدولي، هذا إضافة إلى توزيع القوة وموازن القوى العالمية والإقليمية⁽¹⁰⁾.

فإذا كان النظام السياسي ديمقراطياً ليبرالياً منفتحاً وقائماً على التعددية السياسية والثقافية والايديولوجية، فإن ذلك يقود الى نظام حكم محلي لا مركزي، لأن الناس في النظام الديمقراطي يستطيعون اختيار ممثليهم في مؤسسات الدولة العليا، وفي التجمعات المحلية بطريقة مباشرة، وبحرية تامة. إن الديمقراطية القائمة على مجموعة الإجراءات والقوانين والأعراف والتقاليد السياسية والقانونية هي التي تضمن إمكانية اختيار المواطنين لحكامهم ورؤسائهم وممثليهم في المجالس الوطنية، كما هي المحلية أيضاً، هذا فضلاً عن تداول السلطة، واستقلال القضاء، والفصل بين السلطات، ووجود إطار قانوني وتشريعي واضح ينظم عمل الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الطوعية، والمجالس المحلية، والاتحادات والنقابات المهنية، والحركات الشبيبية والطلابية والنسوية. إن بعض المختصين بالشأن الديمقراطي وسعوا مفهوم الديمقراطية ليشمل حق المواطنين في المشاركة المباشرة، أو عبر الممثلين المنتخبين في تقرير المسائل والقضايا التي تتعلق بحياتهم ومستقبلهم، إضافة الى وصولهم الى حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية والمعلوماتية، وتفعيل أدوات الرجوع إلى الناس عبر الاستفتاء الشعبي⁽¹¹⁾.

من هنا يمكن الاستنتاج أن الديمقراطية تمثل عقلية ونظاماً وأسلوباً مميزاً في بناء العلاقات الاجتماعية الداخلية، بحيث تضمن للشعب، أفراداً وجماعات وأحزاباً ومنظمات مدنية ومجالس محلية ونقابات، حرية التعبير عن الرأي، والتنظيم، والوصول إلى المعلومات الصحيحة التي تمكنهم جميعاً من تحسين خياراتهم وفرصهم في ممارسة العملية السياسية، وفي تحسين ظروفهم لحياة أفضل. فالديموقراطية تنمو في بيئة خصبة تسودها القيم المدنية العصرية، وحقوق الإنسان، والثقافة المجتمعية الديمقراطية التواصلية التي تكفل التسامح الديني والإيدلوجي والفكري والطائفي والمذهبي⁽¹²⁾.

وبما أن النظم المحلية، والهيئات المحلية ممثلة بالمجالس البلدية والقروية، هي جزء لا يتجزأ من منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية، تتفاعل في ظلها كل أوجه النشاطات الإنسانية، فإن هذا يقود إلى علاقة ترايبية تعد أكثر تداخلية بين النظم الفرعية أو الجزئية من جهة- في هذه الحالة الحكم المحلي- والمنظومة السياسية الشاملة من جهة أخرى بحيث تترك إسقاطات معينة ومحددة على مجمل العملية المحلية والمجتمعية والتنموية بما فيها التجربة المحلية. إن النظم المحلية تتأثر بالبيئة المحيطة بها، وبالسياق المجتمعي العام الذي يحتضنها، لذلك يعتقد بأن أي تغيير-مهما كان طفيفاً- في المنظومة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية سوف يترك أثراً واضحة على النظم المحلية أيضاً، لكون هذه النظم تعمل في ظل علاقة مفتوحة مع النظام السياسي السائد، كما أن مدخلات المنظومة المحلية ومخرجاتها تتأثر مباشرة بشكل النظام السياسي ونمطه. يضاف إلى ذلك أن المراجعة الذاتية الشاملة والتغذية الراجعة التي يقوم بها النظام السياسي، بمؤسساته وهيئاته وسلطاته الثلاث، تشتمل أيضاً على فهم العلاقة بين المؤسسات السلطوية الحاكمة ومجموعة الأنظمة المحلية السائدة⁽¹³⁾.

إن النظام السياسي الديمقراطي هو الأكثر تنمية للنزعة اللامركزية الإدارية والسياسية، وأكثرها تعزيزاً لقيمة تفويض السلطات والصلاحيات، ونقل عملية اتخاذ القرارات من العاصمة السياسية إلى المستويات والوحدات المحلية، سواء على مستوى الأقاليم، أو المقاطعات، أو الولايات، أو المحافظات. وبموجب هذا النمط الإداري/ السياسي تنتقل عملية صناعة السياسات والقرارات من وزارات مركزية في العاصمة السياسية إلى مكاتب أو وحدات إقليمية ومحلية في الأقاليم والمقاطعات والولايات. وفي بعض تجارب العالم الثالث، تفوض السلطة المركزية المسؤوليات والخدمات لكن بشكل ضيق نسبياً، مع بقاء السلطة الأوسع في يد الحكومة المركزية، وخاصة في مجالات الأمن الداخلي والدفاع، والشؤون الخارجية، والضرائب، والعمل الوطني⁽¹⁴⁾.

أما في الدول العصرية الديمقراطية، لا سيما الفيدرالية منها، فإن اللامركزية الإدارية تعني خلق قنوات اتصال وتواصل بين المواطنين من جهة، والمؤسسات العامة التي تشرف على صنع

السياسات وتنفيذها من جهة أخرى. أما على مستوى اللامركزية السياسية فهي لا تكفي بمنح الأقاليم والمقاطعات والولايات الفيدرالية والمجالس المحلية تفويضاً واسعاً لممارسة الصلاحيات التنفيذية والقيام بالإجراءات العملية الأخرى، بل يتعدى الأمر ذلك إلى منح هذه المجالس والهيئات المحلية، سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، بحيث يكون لها مؤسسات وبنى وهياكل تضمن سهولة ممارسة هذه السلطات الواسعة ويسرها. وبهذا يصبح صوت الناس عالياً ومسموعاً في الفضاء العام، وفي الممارسة العملية لهذه الصلاحيات، ومن خلال دورهم في انتخاب ممثليهم في هذه الأجسام المحلية والهيئات العامة⁽¹⁵⁾.

إن التجربة الانتخابية في الحكم المحلي لها دلالات ومضامين هامة، لأن مثل هذه التجربة الانتخابية تساهم في ترسيخ الديمقراطية، ليس فقط السياسية، وإنما أيضاً الإدارية، لأن كليهما يقوم على أساس إشراك الناس في اختيار ممثليهم في المستويات المحلية والوطنية، فضلاً عن التنشئة السياسية للمواطنين، حيث تلعب الديمقراطية دوراً هاماً في تعزيز ثقة المواطن العادي بنفسه، مما يدفعه إلى ممارسة مثل هذه التجربة على المستويات التشريعية والرئاسية والمحلية. كما أن الانتخابات تبقى علاقة المواطنين مع نظامهم السياسي من خلال ممثليهم المحليين الذين ينقلون مطالبهم واحتياجاتهم إلى السلطة المركزية، وكثيراً ما أسهمت الهيئات المحلية في إعداد قيادات وتخريج زعامات سياسية، أثبتت -في أكثر من موقع- أنها قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية من الدرجة الأولى، وتفعيل المشاركة السياسية والمحلية والمجتمعية لعموم الناس، مما قاد إلى المشاركة الفعالة في التنظيم والتخطيط والتنفيذ.

إن اللامركزية الإقليمية واللامركزية السياسية والإدارية تتركز على اعتراف الدولة أو السلطة المركزية ومؤسساتها اعترافاً واضحاً لأحد الأقاليم، أو المقاطعات، أو المحافظات، بهدف تمكينها لتكوين مجالس محلية أو إقليمية منتخبة بشكل مباشر من قبل السكان المحليين، ومنحها تفويضاً لاتخاذ قرارات ذات صلة بقضايا حيوية تهمهم، تقع -في الغالب- تحت إشراف السلطة المركزية. ولعل هذا التوجه، وهذه النزعة الإدارية والسياسية سيكون لها مردود مرتبط بتقوية أو اصر الديمقراطية الشعبية المباشرة وشبه المباشرة التي لجأت أثينا إلى تطبيقها في زمن الإغريق القدامى. وبالرغم من أن هذا النمط من الديمقراطية المباشرة كان له نزع طبقية تمييزية وعنصرية، إلا أنه -في الوقت نفسه- عزز ثقافة سياسية مشاركة، وفاعلة، وقادرة على إشراك الجماهير في العملية السياسية، والخدمة المجتمعية⁽¹⁶⁾.

إن النموذج اللامركزي في الإدارة العامة والسياسة يسهم في إفراح المجال أمام عامة الناس لتدبير شؤونهم المحلية، وإبداء الرأي للوصول إلى أفضل الطرق من أجل تحقيق أهدافهم الخدمية والمجتمعية، وهذا يقود إلى تدعيم التوجهات الديمقراطية والمشاركة السياسية الفاعلة،

لأن مثل هذا النمط من العمل المحلي ينمي قدرات القيادات المحلية، ويزيد من كفاءتها لتكون قيادات مستقبلية، ليس فقط على مستوى المناطق المحلية التي تعيش فيها، وإنما أيضاً على مستوى إدارة شؤون الدولة للدخول في معترك المهام الوطنية. فالتفويض الحقيقي للسلطات، والصلاحيات للهيئات المحلية يساعد المجالس المحلية على تبني خطط أو سياسات تلائم البيئة الاجتماعية، والظروف المعيشية، لأن مثل هذه المجالس المنتخبة شعبياً هي الأقدر على قراءة الظروف، واتخاذ قرارات بناءة بناءً على هذه القراءة، وتلمس انعكاسات ذلك على حياة الناس العاديين.

وإدارة الحكم اللامركزي لها ثلاث فوائد عامة هي: الأولى أن الإداريين المحليين يوفرون مجالاً أفضل وأكثر راحة، ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم، والفائدة الثانية أن إدارة الحكم اللامركزي تخلق فرصاً أكثر لمشاركة الجمهور بشكل فاعل، وأما الفائدة الثالثة فتنبص على استطاعة الحكومات المحلية بأن تكون أكثر تجاوباً وتكيفاً مع الأوضاع المحلية، وخاصة الطارئة منها.

وهذا النمط من العمل الإداري والسياسي يذكي حماس الجماهير، ويدفعهم إلى مزيد من الوعي السياسي والمجتمعي، وإدراك الظروف التي تمر بها المنطقة أو المقاطعة المحلية، والقيام بدور المراقب الإيجابي على نشاطات الهيئات المحلية المنتخبة، ومحاولة مساعدتها وتوجيهها من خلال التغذية الراجعة العقلانية والمحايدة والمسئولة. يضاف إلى ذلك أن اللامركزية تلعب دوراً كبيراً في إعادة توزيع الموارد والمصادر المالية والاقتصادية المتوفرة على نحو أكثر توازناً، بحيث يكفل العدالة للمناطق المهمشة والناحية، كما أن هذا النموذج يذكي دائرة التنمية المستدامة التي تراعي الفوارق الطبقيّة ولا يوسعها، كما يردم الهوة بين المناطق الأكثر غنى، وتلك الأكثر فقراً داخل البلد الواحد. إن تمكين المجتمع المحلي وتصلب هيئاته المحلية والقيادية، يكفلان ويضمنان ممارسة التنمية المستدامة التي من المفروض أن تقتحم كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وتتوغل فيها حتى يصبح مردودها أكثر ملموسية على أرض الواقع⁽¹⁷⁾.

وقد ظهر مؤخراً في العديد من الأدبيات مصطلح الحكمانية المحلية Local Governance كمصطلح مواز للحكم المحلي، لذلك يعتقد أن أي إطار نظري أو مفاهيمي شامل، يجب أن يراعي إبراز طبيعة هذا المصطلح ومضمونه ومحتواه مع الحكم المحلي والإدارة المحلية. أما الحكمانية فتشتمل على تنسيق الجهود المحلية داخل حدود المقاطعة أو البلدية لضمان تعاون ثلاث جهات رئيسية لتحقيق مهام تنموية، بحيث ينعكس هذا التعاون والتواؤم والتناغم على حياة الناس العاديين. هذه الجهات: هي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وعلى الحكومة في هذا السياق أن تسهم في تدعيم العملية التنموية وعملية الحكمانية عموماً من خلال سن القوانين

والتشريعات، وتهيئة الظروف المناسبة المؤدية إلى الأمن والسلام وفرض القانون. وهي التي تقوم بتنسيق النشاطات والخدمات المختلفة بين مختلف الأقاليم والمحافظات داخل حدود الدولة. فالسياسات والقرارات الحكومية هي القادرة -في النهاية- على خلق نموذج تنموي عادل يعمل على توزيع الموارد بين مختلف الأقاليم من دون أن تكون التنمية في إقليم ما على حساب التنمية في إقليم آخر، أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد أصبح دوره أيضاً محورياً وحاسماً في زمن العولمة، وتدفع رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، فالقطاع الخاص يمكن أن يسهم في توفير الموارد والمصادر المالية اللازمة لإحراز التنمية، وخلق فرص العمل للأجيال الشابة، وهذا لن يتأتى إلا إذا شعر القائمون على القطاع الخاص بأن البيئة المحلية مواتية للاستثمار، وأن المجالس المحلية تمتلك القدرة لإدارة الأمور بكفاءة عالية، لأن الأشخاص المنتخبين داخل هذه المجالس يمثلون قدراً كبيراً من المصداقية والشرعية بحكم أنهم منتخبون من الشعب.

أما منظمات المجتمع المدني فدورها أيضاً حيوي، لأنها قادرة على تسخير الموارد المالية والبشرية للقيام بعملية التنمية، كما أن هذه المنظمات المدنية تستطيع الوصول إلى كل جيوب الفقر والتهميش داخل المجتمع، ومن واجبها أن تلتفت نظر القائمين على العملية التنموية، بما فيها المجالس المحلية، إلى أن هناك قطاعات واسعة من سكان المنطقة بحاجة ماسة إلى تنمية عادلة وإنسانية توفر لهم الحياة الكريمة، بعيداً عن التصورات الإغاثية، والمساعدات المالية المباشرة ذات الطابع الخيري.

إن تتبع العلاقة المفاهيمية بين الديمقراطية والحكم اللامركزي يمكن أن يقود إلى تكوين مجموعة من الملاحظات الهامة:

- إدراك مدى تأثير الحكم اللامركزي على فاعلية الكادر الإداري وكفاءته في المستويات الدنيا في الهيئة المحلية.
- معرفة مدى مساهمة اللامركزية الإدارية في مأسسة الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- معرفة مدى تبني نموذج صناعة القرارات التشاركية والنتائج المتمخضة عن ذلك.
- تفويم كيفية مساهمة عملية التفويض واللامركزية في تمكين التجمعات المحلية وقدرتها على إدارة العملية التنموية بقدر من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي.
- مساهمة هذا النموذج الإداري - السياسي في استئصال الفقر ودور النوع الاجتماعي أو الجندر في عملية التمكين ومحاربة الفقر والبطالة والحفاظ على البيئة.
- معرفة أهمية هذا النموذج في استقطاب مساعدات وقروض من الجهات المانحة بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

في ضوء ما تقدم، وفي سياق عملية الحكم المحلي في فلسطين يمكن القول بأن مثل هذه العملية دخلت في أزمة خانقة نابعة من أزمة النظام السياسي الفلسطيني الذي تم خلقه بعد معاهدة أوسلو في عام 1993. فأزمة الحكم المحلي اليوم مرتبطة بأزمة السلطة كجزء هام من الأزمة الكبرى التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني في ظل منظمة التحرير الفلسطينية، حيث سادت العقلية الأبوية، والهيراركية الثورية، والتدرج التنظيمي الكارزماتي على حساب الأنظمة والتعليمات والقوانين الواضحة. وكان لياسر عرفات صاحب الشخصية القيادية والريادية التي امتازت بالكارزمية والبراغماتية، ووصلت إلى درجة الديماغوغية الثورية المحركة للشوارع الفلسطيني دور كبير في ترسيخ القيم الثورية. وبرغم سعي الرئيس محمود عباس وحرصه على أن يعمل بطريقة مختلفة عن طريقة ياسر عرفات، حيث حاول مراراً وتكراراً أن يرسم لنفسه طريقة في الحكم مختلفة عن سلفه، إلا أنه فوجئ بالعديد من العقبات، والعوائق، بعضها مرتبط بمراكز القوى والنفوذ والمصالح الضيقة التي تشكلت خلال الفترة السابقة⁽¹⁸⁾.

وقد كانت فكرة تفعيل المشاركة المحلية، والمواطنة المحلية، من تداعيات الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية وأثارها سواء تلك التي جرت في عام 1996 أو التي حدثت في عام 2006، لأن الخلل البنوي في النظام السياسي الفلسطيني قاد إلى تنفيذ العقلية القبلية والعشائرية الضيقة، إذ استغلت الانتخابات في السياق الفلسطيني، لتكريس العقلية الجهوية، والعشائرية، والمناطقية مما انعكس بشكل سلبي على الانتخابات المحلية التي نفذت في الفترة 2004-2005. وكانت انعكاساً للعقلية الأبوية والقبلية التي سيطرت على الانتخابات التشريعية. كما أن غياب الدولة الوطنية، صاحبة السيادة كان عائقاً آخر أثر سلباً على الكيانية المحلية الفلسطينية، لأنه من غير المنطق تعميق فكرة الانتخابات المحلية في ظل وجود سلطة ضعيفة لا تسيطر بشكل كامل على الإقليم الفلسطيني⁽¹⁹⁾.

تكرست العقلية القبلية، والانغلاق المناطقي في الأراضي الفلسطينية بفعل السياسات الإسرائيلية المرتكزة على إغلاق المناطق الفلسطينية، وسياسة الاجتياحات المتكررة للمدن والقرى الفلسطينية، ونصب الحواجز والمتاريس على أبواب المدن، والتجمعات السكانية الفلسطينية، بحيث تزامن ذلك مع غياب النظام المؤسساتي والقانون، وعمت الفوضى الأمنية والسياسية، هذا إضافة إلى انتشار الفساد والمحسوبيات، وغياب العدالة وسوء التوظيف، وضعف الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتراجع القضاء والمحاكم لحساب الاحتكام إلى السلاح، والعائلة، والأحزاب السياسية⁽²⁰⁾. إن كل ذلك أسهم بشكل مباشر في هذه العجالة مساهمة مباشرة في تكريس حالة الانغلاق المناطقي والعائلي، إذ انعكس ذلك مباشرة على الانتخابات المحلية التي أفرزت نخباً وقيادات محلية وحزبية -تنتمي في مجملها- إلى العشائر، والحمائل الكبيرة، وهذا بدوره أنتج

مجالس محلية غير متوازنة ديموغرافياً، وغير فاعلة مهنيًا. وعلى شاكلة الانتخابات التشريعية الفلسطينية، لجأت الأحزاب السياسية، والفصائل الوطنية إلى التلاعب بالورقة العائلية، في إدارتها لمعركة الانتخابات المحلية، حيث تمكنت بعض الأحزاب من تجنيد الدعم القبلي لها من خلال اختيار ممثليها من عائلات معروفة وكبيرة الحجم في المدن والأرياف، وقد تركت العائلية آثارها على المجالس المحلية، وطريقة تركيبها وعملها⁽²¹⁾.

وقد اكتنف علاقة الهيئات المحلية بوزارة الحكم المحلي، كوزارة تنفيذية، الكثير من الغموض والضبابية والإشكاليات الأخرى المرتبطة بالمركزية الشديدة، والاستناد إلى العائلية والعشائرية في تشكيل المجالس المحلية، إذ نجحت العائلات الكبيرة في إفراز مخاتيرها أو كبار السن فيها لعضوية هذه المجالس، دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والقدرة على العمل. وفي بعض الأحيان حاولت وزارة الحكم المحلي إشراك التنظيمات السياسية في تشكيل الهيئات المحلية في محاولة منها لإضفاء بعد وطني، لكن النتيجة كانت عكسية، إذ إن هذه التنظيمات والفصائل عكست عائلية وعشائرية من نوع آخر على الهيئات المحلية هي عائلية التنظيمات، مما أحدث خللاً وإعاقات أمام العمل المحلي الشفاف والنظيف⁽²²⁾. ومن أجل تصحيح مثل هذا الوضع الصعب، كانت هناك مطالبات علنية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ووقف سياسة التعيين، والكف عن تدخل السلطة المركزية غير المبرر في شؤونها وتوسيع ما لديها من سلطات وصلاحيات، وتوفير الدعم المالي والفني اللازمين للتنمية والتطوير المحلي، فلا بد من مظلة شاملة تستظل تحتها الأهداف العامة، والخطط والاستراتيجيات، والاعتبارات المالية، والإدارية والقانونية⁽²³⁾.

وبالرغم من أن الانتخابات المحلية لها فوائدها وإيجابياتها الجمّة، لكونها مرتبطة بالتعليم السياسي المحلي نظراً لقيام المجالس المحلية، والأحزاب السياسية، والنقابات، والمنظمات الأهلية في المجتمعات الديمقراطية بدور هام في التربية السياسية والتثقيف المجتمعي العام، ونظراً لأن هذه الانتخابات البلدية والقروية تؤسس لفرصة تدريب القيادات السياسية الطامحة للوصول إلى مناصب عليا في الحكم، فضلاً عن كون مثل هذه الديمقراطية المحلية تساوي بين المواطنين من خلال إفساح المجال لهم للمساواة السياسية والمساءلة لأن قرب المجلس من المواطنين يجعل الإنسان العادي أكثر استعداداً للعب دور رقابي على أداء هذا المجلس⁽²⁴⁾؛ إلا أن الأمور لم تظهر بهذه الوردية في السياق الفلسطيني، إذ جنح القانون الفلسطيني للهيئات المحلية لعام 1997 في العديد من مواده وفقراته إلى تكريس المركزية الإدارية والسياسية، وأعطى صلاحيات واسعة لوزارة الحكم المحلي، فالمادة 15 من القانون حددت اختصاصات الهيئات المحلية في التوظيف والاستقلال المادي، إلا أن مثل هذه المادة لم تلزم أية جهة حكومية للتنسيق مع الهيئات المحلية في قضايا متعلقة بالهيئة المحلية نفسها، كما أن وزير الحكم المحلي يستطيع أن يستطلع آراء هذه

الهيئات، ويستشف انطباعات الأعضاء بهذا الخصوص، إلا أن مثل هذه الآراء غير ملزمة له⁽²⁵⁾. وقد ذهب علي الجرباوي إلى حد القول بأن التنسيق بين وزارة الحكم المحلي والأجهزة التنفيذية التابعة لها يمكن أن تؤدي إلى اختراق مجال السلطة المحلية بشكل مقبول قانونياً، ودونما عوائق⁽²⁶⁾.

ومن المعلوم أن وزارة الحكم المحلي تتولى تحديد عدد أعضاء المجلس سواء، كان بلدياً أم قروياً أم لجنة خدمات عامة، وللوزير حق المصادقة على استقالة رئيس المجلس أو أكثرية أعضائه، وإذا ما رغب عضو في المجلس بالعودة عن استقالته، وأبدى رغبة في البقاء في عضوية المجلس، فعليه أن يتقدم بكتاب رسمي إلى الوزير معللاً أسباب العودة عن الاستقالة⁽²⁷⁾. وقد تجلت المركزية الإدارية بوضوح من خلال الصلاحيات الواسعة الممنوحة للوزير بموجب قانون الهيئات المحلية لعام 1997، فأنظمة الموظفين والقوانين الناظمة للعلاقة بينهم في الهيئة المحلية يصدرها الوزير، ويتابعها مكتبه على أرض الواقع، وسلطة الوزير هذه ليست سلطة وصاية أو رقابة إدارية تمارسها السلطة المركزية في تعاطيها مع الهيئات المحلية الإقليمية فقط، وإنما تعكس أيضاً التبعية المحلية للسلطات العليا الموجودة في صلب النظام الإداري العام الذي يجسد المركزية⁽²⁸⁾.

يضاف إلى ذلك صلاحيات الوزير الواسعة في إنشاء مجالس الخدمات المشتركة بعد الحصول على موافقة الهيئات المحلية عليها، وإصدار الأنظمة اللازمة فيما يتعلق بجميع الوظائف والصلاحيات، وأعداد الموظفين الأعضاء، وطريقة التعيين للرئيس وشؤون الموظفين والإيرادات وكيفية تحصيلها⁽²⁹⁾. ومن هنا أخذ القانون توجهاً معاكساً ومضاداً لعملية اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية، وعمل بدلاً من ذلك على تعزيز السلطة المركزية للحكم المحلي وتحسينها، وقد انعكست مثل هذه المركزية على الهيئات المحلية نفسها التي أصبحت تنظر إلى نفسها وكأنها مؤسسات حكومية تتبع السلطات المركزية، الأمر الذي أدى إلى ترسيخ النمطية الرتيبة والمحدودة في رؤية عملها وأدائها⁽³⁰⁾.

أخيراً يلاحظ الباحث الصلة الواضحة بين القيادات السياسية، والتي تتولى مسؤولية تحديد الأهداف العامة للدولة ورسم السياسات فيها من جهة، وبين القيادات الإدارية ذات الطابع المحلي التي تقوم بتنفيذ هذه الأهداف من جهة أخرى، فكلاهما جزء من السلطة التنفيذية، ونجاحهما كفريق يعتمد على التنسيق والتناغم بينهما، والبعد عن التجاذبات التنافرية حول الأهداف والقرارات الهامة. من هنا جاءت تبعية القيادات والإدارات المحلية للإرادة السياسية لكي لا يحدث

بينهما تنافر، ينتج عنه تعدد الرؤى والبرامج والسياسات، مما يكون له مردود سلبي في المحصلة النهائية⁽³¹⁾.

في هذه الجزئية المحددة في العلاقة بين النظام السياسي والحكم المحلي في التجربة الفلسطينية، يستطيع الباحث أن يقدم الاقتراحات التالية بهدف تطوير هذا الإطار النظري:

- 1- معرفة طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي ساد بعد التوقيع على اتفاق أوسلو في عام 1993، فيما إذا كان رئاسياً أم برلمانياً هو الاثنان معاً.
- 2- مراعاة المرحلة الخاصة التي تمر بها الحالة الفلسطينية حيث التداخل الشديد بين التحرير والمقاومة من جهة، والبناء المؤسساتي من جهة أخرى.
- 3- إدراك التجاذب بين الفصائلية والحزبية وظهرت السلاح من جهة، والقبلية والعشائرية والمناطقية من جهة أخرى.
- 4- تكريس المؤسسة والحوكمة داخل المؤسسات السياسية والإدارية، وآثار هذه العملية على مؤسسات الحكم المحلي.
- 5- تشجيع كل الشرائح الاجتماعية بما فيها النساء للمشاركة السياسية والمجتمعية العامة في إطار تفعيل مواطنة حقيقية صحيحة.

الحكم الصالح والحكم المحلي

نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP إلى مفردة الحكم الصالح باعتبارها جزءاً من عملية حكم شاملة ومتكاملة، ليست فقط مرتبطة مع البرنامج الحكومي الرسمي، وإنما أيضاً لها امتدادات وتفرعات مع تجارب الحكم المحلي، والمؤسسات العامة والخاصة، ومع منظمات المجتمع المدني، وأن تجربة الحكم الصالح يمكن أن تنجح بدرجة أكبر، إذا كان هناك فعلاً رابط واضح وعقلاني بين مسألة الحكم برمتها، والتنمية المستدامة من جهة أخرى. وحتى يتحقق ذلك ركز هذا البرنامج على الجوانب الإدارية داخل المؤسسة والقدرات القيادية لإدارة المال والموارد البشرية وبناء قدراتها في هذه المجالات، وتحقيق الأهداف المرسومة مع تركيز أقل على العوامل والمؤثرات الخارجية. وحتى تصبح عملية الحكم أكثر فاعلية وكفاءة، فلا بد من التذكير بأن الحكومة ومؤسساتها هي فاعل واحد في هذه العملية، وعلى جهودها أن تتكامل مع جهود أخرى لا سيما المنظمات المدنية وغير الحكومية، والإعلام والرأي العام والأحزاب السياسية والاتحادات النقابية⁽³²⁾.

وقد عرفت اتفاقية "كوتونو" (عاصمة بنين) الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة أ ل 77 من دول آسيا وإفريقيا والبحر الكاريبي الحكم الصالح أنه الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية بغرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون. إن هذا التعريف يشتمل على عدة أبعاد، منها البعد التقني حيث أن الحكم الصالح من الناحية الاقتصادية يجب أن يكون شفافاً في إظهار حسابات الحكومة، كما يجب أن يكفل الإدارة الفعالة للموارد المالية والموارد العامة. أما البعد الاجتماعي فيركز على بناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز التسامح الديني والمجتمعي، بينما يذهب البعد السياسي إلى شرعية الحكومة واحترام حقوق الإنسان. ومن هنا يمكن القول بأن الحكم الصالح يوجد إذا توافرت الشروط والمتطلبات الآتية:

- ديموقراطية تمثيلية حقيقية.
- رزمة كاملة ومتكاملة لحقوق الإنسان.
- حكم القانون والنظام واستقلال القضاء.
- فاعلية المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة.
- إدارة حكومية شفافة وسليمة للموارد.
- سلطات فعلية ممنوحة للحكومات المحلية.

وباختصار يمكن القول بأن البرامج الأممية الإغاثية والخيرية قرنت الحكم الصالح مع التنمية المستدامة من خلال التركيز على الأمور والقضايا الآتية:

- تشجيع سياسات الضم والمشاركة والاحتضان المجتمعي والتسامح الفكري والديني، لأن الديمقراطية في النهاية تعني مؤسسات فاعلة وخاصة البرلمان والقضاء ولجان الانتخابات والمجالس المحلية والمنظمات المدنية.
 - حكم صالح قريب من الناس وهمومهم، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تفويض السلطات للأجسام أو الهيئات المحلية، وتمكين الناس في المناطق الفقيرة والنائية من أخذ أدوارهم في العملية التنموية.
 - الحكم الصالح هو إدارة عامة، وفاعلة ونظيفة وشفافة على كل المستويات الوطنية والمحلية حيث التركيز على الأهداف والسياسات والاستراتيجيات⁽³³⁾.
- وقد اعتبر فيتال أن الحكم الصالح يتحقق إذا توافرت ثلاثة شروط أساسية:

1. المساواة أمام القانون حق لجميع المواطنين بغض النظر عن اللون أو العرق أو اللغة أو الدين.
2. توافر الفرص لكل أفراد المجتمع بالتساوي بما يتلاءم مع طاقاتهم وقدراتهم ومقدراتهم.
3. التأثير والإنتاجية وعدم الإهدار للمال العام⁽³⁴⁾.

ويبدو أن مجتمع المعرفة- الحاكمية- الحرية يسهم بشكل أو بآخر في تثبيت مفهوم التنمية الإنسانية والأمن الإنساني، والبناء عليه من أجل الانتقال به إلى مرحلة الشمولية، والاستدامة، لكون هذا المفهوم يقوم- أصلاً- على بنية مؤسساتية تحتل أضلاع المثلث الثلاثة:

- 1- الدولة، ومؤسساتها العامة والمختلفة المرتبطة بسن القوانين، والتنفيذ، والقضاء، والهيكل الأمني الشرطي القادر على فرض الأمن والنظام والقانون.
- 2- المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية التي تضم منظمات واتحادات ونقابات مدنية وسياسية وأحزاباً ومبادرات فردية وجمعية.
- 3- القطاع الخاص المعول عليه في تمويل المشاريع والمبادرات المختلفة⁽³⁵⁾.

هذا وقد تعددت مظاهر الفساد وصوره كما انتفت النزاهة في معظم قطاع المنظمات والهيئات المحلية في فلسطين، فاجتماعات المجالس المحلية وقراراتها لم تتسم- غالباً- بالمهنية والكفاءة، ومرد ذلك إلى أسباب عدة منها: غياب المناقشات التي تتم بموجب تقارير وبيانات معدة سلفاً، وعدم انتظام الاجتماعات في بعض المجالس من جانب، وعدم انتظام الاجتماعات بشكل دوري وزمني منتظم من جانب آخر، وعدم الالتزام بجدول أعمال معد ومكتوب، ومتفق عليه. لقد غابت العلاقة الشفافة والمنتظمة مع الجمهور والمواطنين، كما لا يوجد نظام توظيف خاص معمول به في الهيئة المحلية يستند إلى الكفاءة بدل التوظيفات القائمة على المحسوبيات العائلية والعشائرية والسياسية، ولوحظ أيضاً غياب برامج التدريب المهني الخاصة بالعملين في هذه المجالس بما يراعي الكفاءة الإدارية والمهنية، يضاف إلى ذلك عدم انتظام صدور التقارير المالية والإدارية، ومناقشتها في الاجتماعات العامة للمجلس في جلساته الرسمية، وأخيراً يمكن القول أن منح التراخيص والامتيازات والتسهيلات قد أعطي لفئات معينة على حساب فئات أخرى، بناء على الوساطة، والمحسوبية، والانتماء السياسي⁽³⁶⁾.

من هنا خرجت بعض الأصوات العامة التي راحت تنادي بضرورة السعي الجاد للتغلب على ثغرات العمل المحلي، وخاصة أن هذا الحقل العلمي، والمعرفي يعد جديداً في فلسطين من خلال المراجعة الدورية لقانون الهيئات المحلية وقانون الانتخابات المحلية عبر تقويم التجارب المحلية على أرض الواقع، ومعرفة مدى ملاءمة هذه القوانين للمستجدات الطارئة لاسيما أن الحالة

الفلسطينية تعيش عموماً نوعاً من عدم الاستقرار، وأن يشرف- بالضرورة- على مثل هذه المراجعة مختصون قانونيون، إضافة إلى مراجعة تعليمات المشتريات والعطاءات. كما يجب العمل أيضاً لتطوير انفتاح الهيئات المحلية على الجمهور من خلال تشجيع تقاليد اللقاءات المباشرة مع المسؤولين، وتعزيز دور وسائل الإعلام والبيانات الموثقة. وفي بعض المؤتمرات واللقاءات العلمية ذات الطابع الأكاديمي، كان هناك حديث متزايد حول أهمية تطوير مؤشر فساد عام للحكم في فلسطين تكون معاييره الانتخابات الديمقراطية المباشرة، والتدقيق المالي المستقل لحسابات المجالس، وعمل اجتماعات دورية يسمح للجمهور بحضور بعضها، إضافة إلى تطوير ميثاق، أو مدونة سلوك عام للحكم المحلي مشتمل على كل مفردات العمل الأهلي المحلي ومصطلحاته، وأخيراً تنظيم مؤتمر سنوي للحكم المحلي بهدف عمل المراجعات النقدية والتغذية الراجعة، تقديم توصيات محددة قابلة للتطبيق على أرض الواقع⁽³⁷⁾.

إن نظام التوظيف الشفاف والنزيه يعني على أرض الواقع إقرار التعيين، ووضع المؤهلات والشروط والخبرات اللازمة، وعرض الوظيفة على المجلس لاتخاذ قرار التعيين بعد مناقشتها من كل الجوانب، والإعلان عن الوظيفة في الجريدة الرسمية، وتشكيل لجنة المقابلات، ومن ثم إجراء المقابلات والاختبارات الشفوية والتحريرية مع مراعاة توثيق هذه العملية، والعمل بسياسة الباب المفتوح أمام الجمهور حتى يستطيعوا رفق المجلس المحلي ببعض الملاحظات والتوصيات لضمان فاعلية الخدمات العامة التي يقدمها المجلس، فضلاً عن تمكين الجمهور من مساءلة الهيئة المحلية ومحاسبتها⁽³⁸⁾.

وفي العديد من النصوص الواردة في قانون الهيئات المحلية لعام 1997، تم التشديد على الوظائف والاختصاصات التي تقوم بها وزارة الحكم المحلي في علاقتها بالمجالس المحلية، ومنها رسم السياسات العامة المقررة لأعمال المجالس في الهيئات المحلية، والإشراف على وظائف هذه المجالس واختصاصاتها، وشؤون تنظيم المشاريع العامة، وأعمال الميزانيات والرقابة المالية والإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة بتشكيل هذه المجالس، هذا إضافة إلى الأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التنظيم والتخطيط الإقليمي في فلسطين⁽³⁹⁾.

وبالمقابل يعد تطبيق سياسة اللامركزية في كافة المجالات، وفي داخل المؤسسات الحكومية والأهلية، وداخل الهيئات العامة، دافعاً لتعزيز المشاركة المجتمعية العامة الفاعلة، وزيادة درجة الرقابة والشفافية، والإسهام في التقريب بين وجهات النظر المطروحة سواء داخل المؤسسة الحكومية أو الهيئة المحلية. ومن الضروري التذكير -في هذا السياق- أن اللامركزية من منظور العمل الإداري النظيف الشفاف ليست ولا تعدو مجرد قرار إداري جاهز للتطبيق، وإنما هي فضلاً عن ذلك شبكة من الإجراءات والتشريعات المتعايشة مع بيئة قانونية ومؤسسية ملائمة وصديقة

لها. إن بلورة سياسة فلسطينية واضحة بشأن الحكم المحلي يجب أن تبنى على سياسة اللامركزية الإدارية والإقليمية، لكن ضمن شروط ومتطلبات تأخذ الطابع التكاملي من خلال توسيع دائرة الهيئات المحلية عبر إعطائها صلاحيات أكبر لتقديم الخدمات⁽⁴⁰⁾.

وبما أن هيئات العمل المحلي تمثل مؤسسات هامة في بنية النظام السياسي الفلسطيني، فإنها تلعب دوراً محورياً في إحداث التنمية والتغيير على مستوى الوحدات المحلية، لكن هذا لا يكتمل إلا إذا تمتعت هذه الوحدات باستقلالية إدارية ومالية، وخاصة أنها في احتكاك مباشر مع الجمهور. ويمكن لفاعلية هذه الهيئات المحلية أن تتضاعف إذا عملت بأسلوب الشراكة مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل كشف الخلل، والبناء على ما أنجز في حدود الهيئة المحلية، لا سيما أن مشروع التنمية المستدامة لن يكتمل إلا من خلال شراكة كاملة مع كل لاعبي التنمية بما فيها المؤسسات العامة، والخاصة، ووسائل الإعلام والمانحين المحليين والدوليين⁽⁴¹⁾.

إن مثل هذه الشراكة يمكن أن تسهم مباشرة في إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية على مستوى المحافظات والبلديات، لأنها تساعد في ترميم البنى التحتية، وإعادة تأهيلها، وإقامة المناطق الصناعية والحرفية المؤهلة، والمساهمة المباشرة في تطوير قطاعات التعليم والصحة والموارد البشرية والسياحة المحلية، واستقدام الاستثمارات الخارجية⁽⁴²⁾. يضاف إلى ذلك أن تحقيق الحد الأدنى من الشفافية والحكم الصالح في العمل المحلي يعني -في بعض مظاهره وجوانبه- الوصول إلى الفئات المهمشة والشرائح الاجتماعية الضعيفة، وخاصة النساء والأطفال والمعاقين والأرامل والعاطلين من العمل والفقراء. فعلى هذا الصعيد يمكن للمجلس المحلي أن يقود عملية تنمية إنسانية عادلة تضمن من خلالها محاربة التجاوزات الإدارية، وتراجع العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وانعدام تكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعي والاقتصادي، وسوء توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، حيث إن سوء التوزيع هذا يصيب الفقراء والأسر التي تعيلها نساء، أو فيها أطفال تسربوا من المدارس للانضمام إلى سوق العمل الرخيص⁽⁴³⁾.

وباختصار شديد تضمن الشفافية في العمل المحلي الأمور الآتية:

- 1- تحقيق المصلحة العامة.
- 2- توفير النجاح والاستمرارية.
- 3- اتخاذ قرارات صائبة.
- 4- جذب الاستثمار.
- 5- إزالة العوائق البيروقراطية.

6- الشفافية والخصخصة وتوسيع نطاق الليبرالية المحلية والتعددية والتسامح القبلي والتواصل الاجتماعي⁽⁴⁴⁾.

ولتفعيل نظام النزاهة والشفافية والمساءلة في هيئات الحكم المحلي، لا بد من تنظيم الورشات والندوات المتخصصة بمشاركة مجموعات أساسية مهتمة بالحكم المحلي، وتشمل رؤساء المجالس المحلية وأعضاءها، إضافة إلى المدراء ورؤساء الأقسام في نظام المحافظة أو الإقليم والقادة المحليين والمؤسسات المجتمعية والصحافة والمؤسسات الاقتصادية المحلية، بهدف الخروج بتوصيات، واستنتاجات محددة، قابلة للتطبيق على أرض الواقع حتى تستفيد منها المجالس المحلية والعاملون فيها⁽⁴⁵⁾.

الحكم المحلي والثقافة السياسية

استخدم مفهوم الثقافة السياسية على نطاق واسع في خمسينيات القرن الماضي كأحد التطورات الهامة في العلوم السلوكية والسياسية والاجتماعية، وكانت بداية هذا الاستخدام الواسع في الجامعات الأوروبية، ثم انتقل هذا المفهوم ليرز بقوة في أدبيات الجامعات الأمريكية. وقد ارتبط هذا المفهوم النظري بالمفكر الأمريكي وعالم الاجتماع السياسي غابرييل الموند الذي قام بإعداد دراسة مستفيضة شاملة حول هذا الموضوع، من خلال دراسة الثقافة السياسية في عدة بلدان متقدمة، ونامية، منها، على سبيل المثال والذكر، الولايات المتحدة، وألمانيا، والمكسيك، وإيطاليا. ومن المعروف أن الثقافة السياسية في المحصلة النهائية هي نظام جزئي أو فرعي أو إحدى مكونات الثقافة العامة لمجتمع ما، رغم كونها تتمتع بالاستقلالية الذاتية، وهي تنتقل (أي الثقافة السياسية)، من جيل إلى جيل من خلال التنشئة السياسية، أو التربية السياسية عبر المؤسسات المختلفة، خاصة الأسرة، والمدرسة، والمنهاج، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والرأي العام⁽⁴⁶⁾.

والمقصود بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والانطباعات العامة السائدة حول السياسة والحكم والنظام السياسي، وحول الدولة والسلطة والتاريخ والجغرافيا، فضلاً عن الولاء والانتماء والشرعية والمشاركة والثقة السياسية. وتعني أيضاً منظومة القيم والمعتقدات والأعراف والتقاليد السياسية السائدة في مجتمع ما، والتي ينظر من خلالها إلى عمل الحكومة وأدوارها وطبيعة علاقاتها مع المحكومين. وتتشكل الثقافة السياسية على مر الوقت من خلال تراكم الخبرات التاريخية، والعوامل الجغرافية، والجيواقتصادية، والتراث، والدين، والموروث الحضاري والثقافي، إضافة إلى مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي⁽⁴⁷⁾.

ويمكن وضع الثقافة السياسية في المجتمعات المعاصرة والحديثة -كمفهوم نظري ديناميكي متغير ومتجدد- في إطار ثلاثة تقسيمات هامة: أولها الثقافة السياسية الضيقة التي تعكس درجة كبيرة من سلبية الأفراد والمواطنين الذين يعيشون في المجتمع تجاه مدخلات النظام السياسي ومخرجاته، فهم لا يدركون في حقيقة الأمر طبيعة النظام السياسي ومؤسساته، وطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث، كما أنهم يجهلون الحدود الجغرافية للبلد- الوطن الذي يعيشون فيه وتاريخه السياسي. أما النوع الثاني، فهي الثقافة السياسية التابعة، أو الرعوية، لأن الجمهور في هذا النمط يدرك الدور الذي يجب أن يقوم به من أجل تصحيح المسيرة السياسية، كما أنهم يدركون المؤسسات السياسية المختلفة الموجودة داخل حدود النظام السياسي، لكنهم في نفس الوقت لا يشاركون بفاعلية ومهنية في التأثير على صانع القرار السياسي، بل يكتفون بنسج علاقة مصالحةية وتحالفية مع بعض النخب والقيادات السياسية، مستغلين الروابط العائلية والمناطقية والجهوية والفصائلية. أما النوع الثالث من هذه التقسيمات، فهو الثقافة السياسية المشاركة، والتي هي على العكس من النمطين السابقين، لأن الجمهور واع، ومدرك ليس فقط لحدود النظام السياسي ومؤسساته وأجهزته وسلطاته الثلاث، وإنما أيضاً للدور الفاعل الذي يجب أن يلعبه من أجل التأثير على صانع القرار. هذه الثقافة ليست رعوية أو أبوية/ هيراركية أو جاهلة أو فاشلة وإنما هي فاعلة، ومشاركة، حيث تدرك تماماً أن قوة الدولة ومؤسساتها نابعة من الجمهور والمجتمع، وليس العكس⁽⁴⁸⁾.

وهناك اعتقاد جازم بأن الثقافة السياسية الديمقراطية هي الأقرب لإدارة حكم محلي ناجح، وإدارة محلية ناجعة وكفؤة، لأن مثل هذه الثقافة هي التي تنطوي فعلاً على مبادئ المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن توزيع الموارد والمصادر العامة بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية داخل حدود المنطقة الجغرافية، سواء كانت مقاطعة، أم إقليمياً فيدرالياً، أم مدينة أم قرية. إن مثل هذه الثقافة هي التي تنمي شعور الولاء للمجتمع وليس للأفراد، وهي التي تخلق الاستعداد الدائم من الأفراد والجماعات للمشاركة في النشاطات الخدمتية والتطوعية المختلفة التي يقوم بها المجلس البلدي في العادة أو السلطة المحلية. وأهم ما يميز هذه الثقافة في هذا السياق أنها تخلق علاقة ثقة بين عامة الناس وقادة العمل المحلي، لأنها تعتمد في نهاية المطاف على التسامح، والمصالحة بين مختلف الفئات الاجتماعية والعائلية والعشائرية داخل حدود المجلس البلدي. يضاف إلى ذلك أن القضايا والأمور المستجدة لا يمكن شخصتها في ظل هذه الثقافة، بل سيبدل جهد كاف لحللتها ضمن الجهود والقدرات المحلية والإمكانات المتوفرة، وضمن رزمة الأنظمة والقوانين المكتوبة والأعراف الاجتماعية المتعارف عليها والمنظمة لمثل هكذا قضايا⁽⁴⁹⁾.

هناك علاقة تداخلية وجدلية بين الثقافة السياسية من جهة، والحكم المحلي من جهة أخرى، لأن الثقافة السياسية المشاركة هي سمة من سمات المجتمع الواعي القادر على إفراس شكل عقلائي من أشكال الإدارة المحلية التي تتحمل المسؤوليات في إدارة الشؤون المحلية حاضراً ومستقبلاً. إن هذه الآلية في طريقة فرز النخب والقيادات المحلية، وإبرازها، تسهم في التأكيد على خلق عملية اتخاذ قرار عاقل ومتعقل، لأنه في نهاية المطاف نتاج تفاعلات المجتمع الداخلية والحراك المجتمعي الداخلي، وهو أيضاً نتاج عملية الفرز التي تمت من خلال الانتخابات، كما أن التمير الانتخابي يقوي الهوية المحلية، ويدعم كيانيتها ذلك من خلال إدراك الأفراد لأدوارهم الحساسة والملحة والمفصلية في فرز القيادات المحلية، والتي يمكن أن تلعب أدواراً وطنية في المستقبل. ومنطقياً وطبيعياً قد تقود الكيانية المحلية الراشدة والمتعلقة إلى كيانية وطنية واعية ومتجانسة بعيداً عن التعصب والعقلية المغلقة والانطواءات أو الولاءات المناطقية الضيقة.

إن الثقافة السياسية الناضجة هي التي تدفع الأفراد والجمهور لإدراك طبيعة المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق السلطة المحلية، وهي أيضاً القادرة على تجييش قدرات الأفراد في حدود المنطقة المحلية من أجل المصلحة العامة، فضلاً عن أنها تضيي كل الشرعية على السلطة المحلية المنتخبة لأن الأفراد وعامة الناس هم مصدر الشرعية المحلية. إن المشاركة المجتمعية هي تلك المتعلقة بكيفية تبادل الأفكار والخبرات والمفاهيم والقيم السائدة في عملية مجتمعية شاملة ومتكاملة تقود في النهاية إلى قرارات صائبة وعقلانية من قبل القيادة المحلية، وخاصة في القضايا المحلية الحساسة أو في وقت الأزمات أو عندما تحاول الهيئة المحلية استقطاب استثمارات خارجية. وحتى إن افترض بعض الناس أن الانتخابات يمكن أن لا تقود بالضرورة إلى إفراس الأفضل لقيادة السلطة المحلية، فإنها بالمقابل ستساعد في إفراس القيادة الأكثر ثقة بالنفس، والقادرة على الاستفادة من الخبرات والكفاءات والقدرات الموجودة في حدود سلطتها المحلية والجغرافية⁽⁵⁰⁾.

إن الثقافة السياسية الواعية توفر إطاراً معرفياً وفكرياً وفلسفياً، ليس فقط للعمل السياسي، وإنما أيضاً للعمل المحلي والواجبات المجتمعية الطوعية. وفي حقيقة الأمر فإن قادة السلطة المحلية غالباً ما يستعينون بالرضا المجتمعي الناجم عن الثقافة العامة الناضجة من أجل تحديد الأهداف والرؤى وتقويم مراحل العمل والإنجازات المتمخضة عنه، فضلاً عن تحديد مواطن الضعف والثغرات والقصور. وتضيف الثقافة السياسية والمجتمعية المسؤولة ذات الطابع التعاوني حساً، وتوجهاً جماعياً عقلانياً يعمل بروح الفريق بعيداً عن الإعلاء من الذات وشخصنة الأمور، وبعيداً عن التعصب للأنا والعمل الفردي الأناني الذي لا يلي المصالح العامة.

إن مثل هذه الثقافة تساعد القيادات المحلية والمسؤولين المحليين على تنمية العمل العام والجاد، والإحساس بالمسؤولية الجماعية في المجالات الخدمائية والاجتماعية والسياسية، مما يسهم -في النهاية- في انعكاسات أو تداعيات إيجابية على المجتمع والأفراد، ويدفع المواطن الى الإيجابية والانتصار على التعصب والتفرد والأنانية، وخاصة في ظل ثقافة مألها النهائي هو الولاء للجماعة والمجتمع. من مساهمات الثقافة السياسية والمجتمعية المشاركة، والتوجه نحو السلطة المحلية بإيجابية كبيرة، والولاء لها والانفتاح عليها، وهذا يخلق إحساساً كبيراً بالمواطنة المحلية التي تعني في بعض صورها وتجلياتها ومظاهرها إدراك الفرد والمواطن لحقوقه على هذه السلطة، وواجباته اتجاهها، حيث يساعد هذا الإدراك والشعور في إبداع علاقة تبادلية مسؤولة تنعكس بطريقة إيجابية على عمل السلطة المحلية. إن مثل هذه الثقافة هي التي تستطيع أن تحدد للمواطن كيفية الفصل بين مصالحه الخاصة الضيقة والمصالح العامة، لأنه في النهاية يدرك أن جودة الحياة العامة ينعكس بطريقة مريحة على الحياة الخاصة، ليس له فقط، وإنما للمجتمع وللمواطنين عموماً. إن الثقافة المحلية المشاركة تكفل للأفراد المشاركة في العمل المحلي والمجتمعي بما يتلاءم وخصوصياتهم مثل الجنس، والنوع الاجتماعي، والعمر والمكانة الاجتماعية، والمستوى الاقتصادي والتعليمي، وانعكاسات ذلك كله على العمل المجتمعي عموماً، وعلى القدرات الذاتية لكل مواطن على حدة.

أما بالنسبة للثقافة السياسية الفلسطينية، فهي امتداد طبيعي للثقافة المجتمعية العربية بالرغم من اكتساب الحالة الفلسطينية بعداً خاصاً مرتبطاً بعبور الاستعمار الطويل التي كان آخر حلقاتها الاستيطان اليهودي الصهيوني الذي قام على أساس معادلة الديموغرافيا والجغرافيا في الأراضي الفلسطينية. وبرغم مرور الفلسطينيين بمرحلة النضال ذات القيم الثورية التمردية العالية، إلا أن الثقافة الفلسطينية بقيت متسقة ومتناغمة مع القيم الأبوية والتراتبية الاجتماعية المرتبطة بالناظم الاجتماعي التقليدي، لا سيما العشيرة، والانتماء المناطقي، وربما أسهم هذا في غياب التأسيس للفرد ككيان مستقل وفاعل في مواجهة البيئة الاجتماعية والثقافة السائدة⁽⁵¹⁾. وقد فرضت الهجمة الاستيطانية الصهيونية على الفلسطينيين نمط التمسك بالموروث الحضاري والثقافة الاجتماعية التقليدية في مواجهة سياسة التفيت والذوبان والإحلال التي مارستها إسرائيل كجزء من سياساتها لتهود الأرض وتهجير الناس، وخاصة أن مثل هذه الهجمة كانت ذات طبيعة استثنائية مما دفع الفلسطينيين في نهاية المطاف إلى التشبث بالماضي كتعبير عن الدفاع الذاتي عن وجودهم العضوي حاضراً ومستقبلاً⁽⁵²⁾.

وقد انعكست هذه الثقافة السياسية ذات الطابع الرعوي والانغلاق العائلي والتزمت الحزبي والسياسي على مجمل الحالة الفلسطينية بما فيها الحكم المحلي، فرغم مشاركة النساء في عضوية

المجالس المحلية البلدية والقروية على سبيل المثال، في الانتخابات المحلية التي جرت في عام 2004-2005، إلا أن هذه المشاركة بحكم العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية بقيت شكلية تجميلية ذات زخرفة ديكورية من أجل أن يسمى هذا الاتجاه أو الحزب السياسي، الذي تبنى الكوتا النسائية، نفسه بأنه نصير المرأة طمعا في أصوات النساء في الانتخابات المحلية والتشريعية. فالمرأة الفلسطينية تواجه اليوم عقبات كبيرة تعترض طريق مشاركتها السياسية والمجتمعية، ومن هذه العوائق ما هو سياسي، وما هو ثقافي اجتماعي. إن المجتمع ينظر -جزئياً- إلى المرأة التي تخرج من البيت لحضور اجتماعات المجالس المحلية على أنه عمل من شروور الغرب وضرب من ضروب الشيطان، وثقافة هدامة في المجتمع الفلسطيني المحافظ⁽⁵³⁾. وقد خرجت العديد من الورشات والندوات والمؤتمرات التي تناولت الإصلاح والحكم المحلي ببعض التوصيات الهامة التي تخص مشاركة المرأة الفلسطينية في إدارة المجالس المحلية من خلال تسهيل اندماجها في هذه المجالس عبر تهيئة الأجواء المناسبة لذلك، بما فيها إصلاح النظم الانتخابية المحلية، وإعطاء مظلة سياسية شاملة تدعم المرأة، ليس فقط في المشاركة الفاعلة، وإنما أيضا في منع التمييز ضدها في التوظيف في هذه المجالس⁽⁵⁴⁾.

وكما هو معلوم فإن نظام الحكم المحلي يتأثر بالتركيبية الاجتماعية للنظام السياسي الحاكم على مستوى النخب السياسية والجماهير. إضافة إلى التركيبية الديموغرافية للسكان من حيث التوزيع الديني والمذهبي والمناطقي، ومن حيث نسبة التعليم والمتعلمين، فضلاً عن المعتقدات الدينية والتفسيرات الفقهية لتجربة المرأة في الحكم المحلي إذ شكلت مثل هذه التأويلات في بعض المناطق الفلسطينية عائقاً كبيراً أمام انضمام النساء إلى هذه التجارب الجديدة على اعتبار أن اجتماعات المجالس المنتخبة تمثل شكلاً من أشكال الاختلاط بين الرجال والنساء⁽⁵⁵⁾.

ويناقش باسم الزبيدي تجليات الثقافة السياسية الفلسطينية وتعبيراتها المتمثلة في الاقتدار السياسي والمشاركة السياسية، بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية الفلسطينية بكل صورها وأشكالها، ومن أجل إكمال مشروع التحرر الوطني. فقد أصاب الاقتدار السياسي شيء من السلبية واللامبالاة بين الجمهور حيث أن قطاعات واسعة من الفلسطينيين يثقلها شعور عدم إمكانية التأثير في القرارات السياسية مهما كانت مهمة، وعدم جدوى النقد مهما كان بناءً ونزيهاً. وقد انعكست هذه الحالة من السلبية والتشاؤمية على المواطن العادي وعلى المثقف والفلاح، وعلى الاتحادات والنقابات والأطر المجتمعية الأخرى التي تحولت مع الوقت إلى أماكن للتسييس والحزبية والمصالح الضيقة⁽⁵⁶⁾. أما بالنسبة للمشاركة السياسية، فيجد الباحث انخفاضاً في مستوياتها لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، إذ إن هذه السلبية تأخذ أشكالاً مختلفة، منها عدم الاقتناع بضرورة المشاركة وجدواها، وغياب الاهتمام بأمور الحكم والسياسة، وما يصاحب ذلك

من عزوف عن الانتماء للأحزاب السياسية⁽⁵⁷⁾. وبالطبع فإن هذه الثقافة السياسية التشاؤمية انعكست على تجارب المجالس المحلية منذ إنشاء السلطة الوطنية حتى بداية الانتخابات المحلية في عام 2004. وهذا يشكل تكريساً آخر لثقافة الرعايا التي تتميز بالفصل الحاد بين السلطة والمجتمع، وبعدم مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار السياسي والتأثير في الحياة العامة، وهم بذلك يقبلون بأساليب السلطة، حتى لو تحولت إلى تعسفية. إن زيادة الفجوة بين المواطنين والسلطة يجبر الفرد في مراحل معينة على اللجوء إلى انتماءات أخرى غير الدولة، أو السلطة السياسية، خاصة القبيلة، أو الطائفة، أو الصلات القرابية⁽⁵⁸⁾.

ومما ساهم في إضعاف الثقافة السياسية الفلسطينية غياب العصف الذهني الحقيقي على الفكر السياسي المنظم، ليس فقط للعملية السياسية، وإنما أيضاً المحلية والاجتماعية منها، على اعتبار أن الفكر السياسي حقل معرفي نقدي، داعم أو مضعف للثقافة السياسية. يضاف إلى ذلك ضعف العلاقات الديمقراطية الداخلية والتفكير النقدي الجاد بين الشرائح الاجتماعية الفلسطينية، والنخب السياسية على حد سواء، من باب أن الثقافة السياسية الفلسطينية هي في الأساس جزء من الثقافة العربية التي تعاني من إشكالية العلاقة بين الأصالة والمعاصرة، وتناقض الماضي مع الحاضر. فالتفكير السياسي الفلسطيني لا يشجع على الاجتهاد والتأويل الصحيح وإعادة التأويل، ويميل بشكل واضح باتجاه التصنيفات المسبقة والقوالب الذهنية الجاهزة وإثارة الشبهات. هناك حذر شديد من تبعات تقديم أفكار سياسية غير تقليدية أو غير مألوفة لأن مثل هذه الأفكار يمكن أن تفهم على أنها تفريط بالحقوق والوطن. إن سيادة الروح الفصائلية والوصاية السياسية الحزبية، وغياب علاقات التفاعل والمشاركة والتداول بين مختلف الأحزاب والتنظيمات والشرائح الاجتماعية لا يساهم في المحصلة النهائية في تنمية ثقافة سياسية ومجتمعية ناضجة. فالنقاش في الساحة يتركز خاصة بعد العام 2000 على الانتفاضة والمقاومة، وتقديم التضحيات وتفعيل دور العامل العسكري، دون الخوض في إشكاليات مرافقة لكل ذلك، ومنها كيفية تحييد الآلة العسكرية الإسرائيلية المدمرة والباطشة، وإبقاء العيون والصدور والقلوب مفتوحة على مستويات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، ومؤشرات حقوق المرأة وحقوق الإنسان، وآليات تدعيم المؤسسات الداخلية، السياسية منها والمحلية الإدارية، وبث روح الفريق الجماعي لإشاعة التنمية المستدامة النافعة لكل المواطنين والشرائح الاجتماعية.

ملاحظات ختامية

لا شك أن عملية تطوير إطار نظري أو بناء مفاهيمي جامع وواضح لفلسفة الحكم المحلي وأهدافه ليست سهلة، وإنما معقدة وشائكة كونها تتطلب تجميع الأفكار من علوم معرفية وحقول

مختلفة، والتعقيب عليها ثم إعطاءها تفسيراً خاصاً في عملية قولبة فكرية شاملة ومراجع نقدية بناءة لكل المفاهيم والنظريات التي تداخلت مع طبيعة الحكم المحلي ومضمونه. ومما يزيد من تعقيدات الحديث عن والكتابة في هذا الموضوع ثلاثة عوامل متداخلة أخرى: أولها أن عمر الدولة العربية الوطنية- القطرية- ليس بطويل، إذ لا يتجاوز عدة عقود، لأن الإدارة المحلية الناجحة تتفاعل بطريقة إيجابية في بيئة دولانية قوية تعكس قوة الدولة وثقتها بنفسها وقدرتها على تفويض السلطات والصلاحيات، إضافة إلى قدرتها على التعاطي مع الحكم المحلي من منظور أنه مكمل لسياساتها وإجراءاتها التنفيذية أكثر من كونه منافساً لها في الشأن المحلي والتنمية المحلية والمواطنة المحلية.

والعامل الثاني متصل مباشرة مع الخصوصية الفلسطينية، حيث تمر الحالة الفلسطينية بظروف استثنائية أملت بنفسها بوضوح على مجمل ظروف القضية الفلسطينية، وتركت بصمات على الحكم المحلي وعلى المؤسسات التنفيذية الأخرى. وأهم ما يميز البناء المؤسسي في فلسطين اليوم التداخل الشديد بين مرحلتي النضال والتحرير من جهة والبناء الدولي المؤسساتي من جهة أخرى، حيث إن ذلك أثر على البنية القانونية والدستورية، والقوانين الناظمة لعمل الهيئات المحلية والتنفيذية عموماً. وبالتالي عاشت تجربة الحكم المحلي في ظل سلطة ضعيفة ومستضعفة ومستباحة من قبل الإسرائيليين والخصومات الحزبية الداخلية، مما كان له انعكاسات على المواطنة المحلية وعمل الهيئات المحلية.

أما العامل الثالث فمتصل مع تأثيرات العولمة الجامحة على الدول والعناصر السيادية فيها لأن عولمة السياسة والحدود الجغرافية وحق الوصول إلى المعلومات والتدفقات الإعلامية والمواطنة العالمية قد خلق فعلياً إرباكات للدولة الوطنية العربية بما فيها السلطة الفلسطينية لأن الدولة العربية يمكن أن تتحول إلى "ساندويتش" محشور بين الضغط الخارجي المتمثل بالمؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات العملاقة والاستثمارات الخارجية، والضغوط الداخلية بفعل الانتخابات المحلية والداخلية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات المحلية والاتحادات والنقابات المهنية والطوعية.

إن الدراسة الواعية لتجربة الحكم المحلي في أي مجتمع لا يمكن أن تكتمل دون الأخذ بالتغيرات والعوامل المرافقة لدراسته في ظل بيئة داخلية مواتية أو غير مواتية له. ولعل النظام السياسي والحكم الصالح والثقافة السياسية تعد من أهم المفاهيم التي تقف على رأس قائمة من المصطلحات الأخرى التي يجب أخذها بالحسبان عند الكتابة في موضوع الحكم المحلي لأن النظام السياسي والحكم الصالح/الرشيدي والثقافة السياسية لها إسقاطاتها الواضحة على الحكم المحلي، وتحدد مدى نجاح التجربة أو فشلها.

- من الاستعراض والبحث والتحليل، يمكن تقديم التوصيات الآتية:
- 1- تكثيف البحث العلمي، بشقيه الاستنتاجي/الاستدلالي والاستقرائي حول ظاهرة الحكم المحلي والإدارة المحلية، بهدف بناء منظومة فكرية ومعرفية تتضمن النظريات والمفاهيم والمصطلحات التي تخص هذا الموضوع.
 - 2- تنسيق الجهد العلمي والبحثي بين الباحثين العرب، والجامعات ومراكز الأبحاث المتواجدة في الوطن العربي، والإمكانات المادية والمعنوية بهدف تطوير إنجازات ومخرجات الباحثين العرب بهذا الخصوص لما للأقطار العربية من قواسم مشتركة.
 - 3- العمل على عقد مؤتمرات علمية وأكاديمية على مستوى العالم العربي لتبادل الخبرات والمعارف، وربط التجارب النظرية والمفاهيمية مع التجارب العملية، لما لذلك من مردود إيجابي ملموس على أنماط الحكم المحلي، على أن تضم هذه المؤتمرات المتخصصة باحثين ومختصين في العلوم السياسية والإدارة العامة والإدارة المحلية والقانون، وغيرها من العلوم المعرفية المتصلة بموضوع الحكم المحلي.
 - 4- عمل الأبحاث ذات المحتوى التطبيقي من حيث خروجها بتوصيات محددة، تستفيد منها المجالس المحلية في فلسطين، وفي الوطن العربي الكبير، بعيداً عن الإغراق والإطالة في الأبحاث الوصفية/السردية/الإنشائية.
 - 5- خلق علاقة تحالفية بين الجامعات والمراكز البحثية، ووزارة الحكم المحلي، والمجالس المحلية في فلسطين، بهدف تطوير مفاهيم الشفافية والنزاهة والتنمية المستدامة، وارتباطاتها مع التجارب المحلية حتى تستطيع المجالس المحلية الاستفادة من مخرجات الورشات والأبحاث العلمية.
 - 6- تنظيم ورشات عمل متخصصة تشترك فيها المجالس المحلية ووزارة الحكم المحلي مع خبراء محليين ودوليين بهدف تعزيز مشاركة كل الفئات الاجتماعية في تجارب العمل المحلي، بما فيها النساء والمعاقين والفقراء والمهمشين اجتماعياً واقتصادياً.
 - 7- الاطلاع على تجارب المجالس المحلية في الدول المتقدمة، والاستفادة من خبراتها، وطريقة إدارتها للتنمية المحلية، وعلاقتها مع السلطات المركزية من خلال تنظيم الزيارات واللقاءات والاجتماعات المشتركة، وعقد اتفاقيات التوأمة.

The Problem of Theorizing Local Governance in Palestine between the Emerging Political System and the Tribal Political Culture 1994-2004: A Study in Concepts and Theoretical Approaches

Ayman Yousef, *Faculty of Arts and Sciences, Arab American University, Jenin, Palestine.*

Abstract

This research tackles the philosophy of local governance in Palestine from theoretical and conceptual perspectives in order to realize the link between this issue and other related concepts like political system, good governance and political/ societal culture. The tackling of local governance in separated track from the overall surrounding circumstances will result into wrong concepts and visions and unrealistic results. The overlapping relation between local governance and these related concepts is emerging with global dimensions in the shadow of globalization of politics, economics and transparent administration.

The ministry of local governance was founded in 1994 in Palestine inaugurating therefore a local Palestinian experiment coinciding with the peculiarity of the Palestinian case where we see the institutional semi-state build up without reaching final liberation status for Palestine, and without having a sovereign state that controls the land and the air. The evaluation of the Palestinian local ministry is not in the essence of this research, but the focus is on the theoretical approaches and conceptual terms of the phenomenon of local governance and its links with other determinants such as political system, political culture and good governance. Realizing the relationship between local governance and other related scientific knowledge and concepts is at the core of this research.

If the local governance means managing people's affairs over specific piece of land through granting acceptable powers and authorities, then public administration primarily means managing state's affairs and institutions to guarantee efficiency. Political system on the other hand concentrates on studying external and internal environment surrounding the public institutions and the three major powers. This framework is greatly helpful to evaluate the whole experiment of local governance in terms of its success, failures and its future developments.

وقبل في 2009/4/30

قدم البحث للنشر في 2008/10/29

المصادر والهوامش

1. شاهر الرواشدة، الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية حاضرها ومستقبلها، عمان: مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987، ص29.
2. مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1970، ص8، انظر أيضا، مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1986.
3. سناء حسيبا، واقع واستراتيجيات تطور الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2006، ص8-9، رسالة ماجستير غير منشورة.
4. حسين الأعرج، تأثيرات العولمة على النظم المحلية التجربة الفلسطينية، رام الله: وزارة الحكم المحلي، 2005، ص6.
5. المصدر السابق، ص10.
6. المصدر السابق، ص12.
7. أحمد البرقاوي وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص341-349.
8. ساري حنفي وليندا طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص210-211.
9. Gregory Mahler, *Comparative Politics an Institutional and Cross National Approach*, NJ: Prentice Hall, 2000, 6-16.
10. أيمن يوسف، النظام السياسي الفلسطيني 1996-2006: من الأحادية الى الاستقطاب الثنائي، المستقبل العربي، عدد 334، كانون أول 2006، ص42.
11. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998، ص35.

12. أيمن يوسف، ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني بين النخبوية ودور منظمات المجتمع المدني، مؤتمر دور ورؤيا مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المسيرة الديمقراطية والإصلاح، الخليل، أيار 2005، ص8-9.
13. حسين الأعرج، تأثيرات العولمة على النظم المحلية التجربة الفلسطينية، مصدر سابق، ص6-7.
14. أحمد رشيد، الإدارة المحلية- المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية، ط1، القاهرة: دار المعارف، 1981، ص31.
15. حسن عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية- دراسة مقارنة-، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983، ص19.
16. شاهر الرواشدة، مصدر سابق.
17. المصدر السابق، ص22.
18. علي خشان، النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية، سياسات، رام الله: معهد السياسات العامة، 2007، عدد 2، ص19-32.
19. عاطف أبو سيف، أزمة النظام السياسي الفلسطيني الراهنة، سياسات، رام الله: معهد السياسات العامة، شتاء، عدد 1، 2007، ص13.
20. سمير عوض، الأداء السياسي للحكومة الفلسطينية العاشرة، رام الله: معهد السياسات العامة، 2007، ص8.
21. جميل هلال، تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2002، ص59-68.
22. وليد وهدان ومنيف طريش، العلاقة بين الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي الصلاحيات وإشكالية العلاقة، منشورات معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، نيسان 2004، ص15-17.
23. باسم الزبيدي، الإصلاح جذوره معانيه وأوجه استخداماته الحالة الفلسطينية نموذجاً، معهد أبو لغد في جامعة بيرزيت، 2005، ص70-71.

24. عدنان عمرو، الانتخابات في المجتمع المدني والحكم المحلي، القدس: مركز الدفاع عن الحريات، 1998، ص5-8.
25. المادة 15 من قانون الهيئات المحلية رقم-1 لعام 1997.
26. علي الجرباوي، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن، 1999، ص70-71.
27. المادة 10 من قانون الهيئات المحلية رقم-1 لعام 1997.
28. انظر المواد 13، 19، 27 من قانون الهيئات المحلية رقم-1 لعام 1997.
29. أنغام مسعود، الإطار القانوني القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة وأثره في التنمية السياسية 1994-2004، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2007، ص175-176 (رسالة ماجستير غير منشورة).
30. علي الجرباوي، أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996، ص73.
31. محسن عبودي، الإدارة العامة والعملية الإدارية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004، ص78.
32. جبريل محمد وعمر رحال، مدخل الى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين الحكم المحلي نموذجاً، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ب. ت، ص19.
33. Decentralized Governance Country Thematic Assessment Framework and Guidelines, Management Development and Governance Division, Bureau for Policy Development, *U.N.D.P.*, 1998, 1-2.
34. جبريل محمد وعمر رحال، مصدر سابق، ص29.
35. مكافحة الفساد مطلب أساسي للتنمية الإنسانية، رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2007، ص7.
36. المؤتمر الوطني لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني، رام الله: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية والمساءلة- أمان- 2002، ص26-29.

37. المصدر السابق، ص27-28.
38. دراسة تحليلية حول الأوضاع المالية والإدارية في الهيئات المحلية، رام الله: منشورات أمان، بدون تاريخ نشر، ص1-13.
39. جيهان أبو دية، القطاع العام الفلسطيني مهام وصلاحيات مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله: منشورات أمان، 2006، ص39-41.
40. عزمي الشعيبي، اللامركزية والشفافية والفساد، رام الله: ائتلاف أمان، شباط 2004، ص1-2.
41. استراتيجيات مكافحة الفساد، رام الله: منشورات ائتلاف أمان، بدون تاريخ، ص22-23.
42. محمد اشتية وأسامة الحباس، البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، رام الله: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار، 2004، ص55-65.
43. أيمن يوسف، الفساد والفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني النساء والأطفال والمعاقين، رام الله: منشورات ائتلاف أمان، 2007، ص10.
44. زيد منير عبوي وسامي حريز، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، عمان: الأردن، 2006، ص82.
45. نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد كتاب المرجعية، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، بدون تاريخ، ص116-124.
46. طاهر المصري، الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني، تسامح، العدد 7، كانون الأول 2004، ص109-110.
47. المصدر السابق، ص109.
48. محمد خالد الأزعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996، ص. 44-45.
49. المصدر السابق، ص45.
50. جبريل محمد وعمر رحال، مصدر سابق، ص46-47.

إشكالية تأطير الحكم المحلي في فلسطين بين النظام السياسي الناشئ والثقافة السياسية القبلية 1994-2004: دراسة في المفاهيم والرؤى النظرية

51. محمد خالد الأزعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، مصدر سابق، ص47.
52. نفس المصدر السابق، ص. 48.
53. عدنان حسام الدين، المرأة الفلسطينية في المجالس المحلية، تسامح، حزيران 2004، عدد 5، سنة ثانية، ص141-142.
54. الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع الطموح، القدس: مؤسسة الملتقى المدني، 2003، ص111-114.
55. عدنان عمرو، الحكم المحلي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية 1994-2003، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2004، ص29-30.
56. باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية، رام الله: مواطن، 2003، ص71.
57. المصدر السابق، ص75.
58. عناصر الديمقراطية الثقافية السياسية، رام الله: مواطن، 1997، ص21-22.